مجلة الحكمة للدراسات التاريخية
Eissn :2600-6405 Issn : 2353-0472
المجلد 9 /العـــدد: 1 (2021)، ص: 23-41

البعد التاريخي والسياسي في تفسير ضعف الصناعة الخاصة في الجزائر

الدكتورة حساين زاهية[1]
[1]جامعة وهران-الجزائر

تاريخ الاستلام: 2020/12/05 تاريخ القبول: 13 /2020/12 تاريخ النشر: 2021/01/01

المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق أظهرت ما تمر به ص.خ[1] من ضعف ووضع حرج[2] في الظروف الراهنة لما منيت به من حالات إفلاس متتالية في السنوات الأخيرة، فمعدلها يبقي مرتفعا إذ يقترب من 30000 مؤسسة كل سنة[3]، والإحصائيات الرسمية[4] تشير إلى تصاعد عمليات الشطب المدونة بهيئات التسجيل (السجل التجاري والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) حيث قدرت بـ 3090 حالة سنة 2006 لترتفع إلى 3176 حالة سنة 2007 أي بمعدل نمو يقدر بـ 02.78 %. ليواصل ارتفاعه سنة 2008 بـ 3475 حالة أي بمعدل نمو 09.41 %، ليبلغ سنة 2009 حوالي 4698 حالة شطب أي بمعدل 12.23 % [5] ؛ وهي تعتبر "الأكثر هشاشة" في حوض البحر الأبيض المتوسط حيث قدر تعداد المؤسسات الموصوفة بالهشاشة بـ 300000 م.ص.م[6] كما أن العديد من

[1] ص.خ : الصناعة الخاصة.

[2] Abdelatif Kerzabi / Wassila TABET lachachi « L'entreprise familiale en Algérie : de l'indépendance au conservatisme » Colloque international « la vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé » journées scientifiques du réseau Entreprenariat INRPME – AUF- AIREPME 27 -29 Mars 2009

[3] حسب تصريح المدير العام لوكالة التنمية و ترقية م.ص.م بجريدة: Le Maghreb 18-01-2010 .

[4] الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية.

[5] المعطيات الإحصائية مستخلصة من التقارير الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات التالية: 2006/ 2007 /2008 /السداسي الاول من 2009.

[6] Mohand Ouali « les PME sont les plus fragiles du bassin méditerranéen » pour Magharebia à Alger le 23-01-2008" حسب المجلس الاستشاري الوطني لتشجيع المقاولات" .

الدراسات[7] تؤكد نفس المنحى. استخدم الجيلالي اليابس وصف حالة "الانزعاج" « malaise » [8] المرافقة دوما "للصناعي الخاص"، وترددت كذلك في أعمال " محمد بن قرمة"[9] وأكدته نتائج الدراسة الميدانية التي أجريت من طرفنا حول م.ص.خ بمدينة وهران[10]؛ مما جعلنا نتساءل عن العوامل الموضوعية المفسرة لهذه الحالة. فجاء محور الإجابة مركزا على الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية التي عرفها القطاع في تطوره، مما فرض علينا وضع علاقات ضرورية بينه وبين جذوره وأصل تكونه وتشكله وما يمكن أن يكون قد خضع له من تغيرات، وبين بناء الفضاء الإنتاجي والاقتصادي المعتمد من طرف الدولة وتدخلاتها السياسية في رسمه وتخطيطه خلال مرحلة الاقتصاد الموجه ومختلف الإصلاحات التي تعرض لها أيضا خلال المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق. فوضع القطاع المعني في سياقه التطوري وعدم تجريده من الظروف المرتبطة به ضروري جدا لإدراك مسببات هذه الهشاشة التي يعيشها.

1- الأصل التاريخي للقطاع الخاص :

أ . فترة ما قبل الإحتلال الفرنسي: في البداية ولد القطاع الخاص في أرض لم تكن تملك الاستعدادات البنيوية والهيكلية الكافية ولا المواصفات الثقافية الضرورية لإنتاج الرأسمالية. فطبيعة التشكيلة الاقتصادية والإجتماعية كان يطغى عليها

---

[7] مثل البحوث التي أجرتها خاصة الجمعية الجزائرية للأبحاث الديموغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية « AARDES » و « CENEAP » و الدراسات التي أجراها الباحث المرحوم الجيلالي اليابس.

[8] Djilali Liabes « les entrepreneurs, privatisation : mouvement démocratique en Algérie » in Séminaire du CODESRIA. « Mouvements sociaux, mutations sociales et lutte pour la démocratie en Afrique »Tunis 21-22-23 Mai 1990.

[9] Mohamed Benguerma « les entrepreneurs Algériens : du malaise à l'émergence » in hommage à Djilali Liabes « la quête de la rigueur » sous la direction de Djerbal Daho, et Mohamed Benguerma Edition CASBAH ? 2006.

[10] حساين زاهية " الصناعة الخاصة: واقع و إكراهات، دراسة ميدانية لثلاث مؤسسات صناعية خاصة بالمنطقة الصناعية بوهران" أطروحة ماجستير تحت إشراف الأستاذ الدكتور العلاوي أحمد تخصص علم اجتماع التنمية، نوقشت علنيا في فيفري سنة 2001 قسم علم الاجتماع و كلية العلوم الاجتماعية جامعة وهران.

أسلوب الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج التي تتميز بنشاط زراعي رعوي وعلاقات ذات قاعدة جماعية ترتكز على نظام القبيلة. وكانت الملكية الجماعية (العرش) تمثل 40% من البنية العقارية للمجتمع، وأراضي البايلك 36% ، أما الملكية الخاصة فلم تكن تمثل سوى **24%** من مجموع الأراضي[11]. وبالتالي فإن العلاقة الأساسية التي كانت تنظم الاقتصاد آنذاك هي علاقة ترابطية بين الجماعة (القبيلة) والأرض.

ب . **الفترة الاستعمارية:** تضمنت العديد من المعطيات التاريخية المفسرة لضعف (ص.خ) :

1 . تفكك العلاقة الجماعية بالأرض وتوسع العلاقات الفردية نتيجة سياسات الاحتلال الفرنسي والتوسع الرأسمالي الاستعماري[12] الذي عمل منذ البداية على نزع ملكية الأرض الجماعية وكسر أشكال التنظيم الاقتصادي والاجتماعي المسيطر، حيث اختفت البنية الأصلية للسكان وخلفتها البنية الرأسمالية الاستعمارية وسط جو مليء بالعنف والقهر. فميلاد "الرأسمالية العقارية" كان في حضن الأراضي الخصبة المغتصبة في التل والريف المحتلين[13] من خلال المصادرة والطرد من الأرض واستعمال الأدوات التشريعية، حيث صدرت مجموعة من القوانين بغرض الاستحواذ على أراضي الجزائريين ومصادرتها خاصة بعد " Senatus Consulte" سنة1863 ، الذي سمح للحكومة الفرنسية في 1871 بمصادرة 600000 هكتار وزعتها على المستوطنين، وقانون "وارني" 1873 الذي كان

---

[11] عبد القادر جغلول " التشكيلة الاجتماعية الجزائرية قبل الاحتلال" Revue la pensée N°185 Février 1975

[12] التقسيم مأخوذ من كتاب د. عبد اللطيف بن أشنهو "التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط1962-1980" ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر1982

[13] YALAOUI Ahmed « Le secteur privé de la période de centralisation à la transition à l'économie de marché ». Communication –Chambre de commerce. Langue Doc Roussillon Avril 99.

يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش، وقانون 1883 الذي أباح بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بمبالغ زهيدة لصالح الأوروبيين. فبين1887 و1899 استولت الإدارة الفرنسية على 957000 هكتارا، وبين 1891 و1900 استلم المهاجرون الأوروبيون أكثر من 120000هكتارا، ومن ثم ظهرت الملكيات الكبرى التي تراوحت مساحاتها ما بين 4000 و 5000 هكتارا وتحول أصحابها الشرعيون إلى مجرد عمال بالأجرة اليومية وموسميين وخماسين. ومن هنا جاءت المستثمرات الفلاحية الرأسمالية، وتؤكد الدراسات[14] أن الفلاحة هي المهد الأول لـ ص.خ فالفائض المستخلص منها كان يستثمر فيما بعد في التجارة ثم لاحقا في تكوين نواة الصناعة، فالفلاحة وحدها في تلك الفترة كانت منتجة للفائض بما أنها كانت النشاط الوحيد أو على الأقل النشاط الأساسي، مع ضرورة لفت الانتباه إلى أهمية قطاع الخدمات (التجارة والبنوك...) الذي كان يمثل همزة الوصل بين زراعة منتجة وصناعة في طور النشأة، حيث تأسست عدة بنوك مثل: القرض "العقاري الفرنسي" 1852، والقرض "الليونى" crédit lyonnais 1863، والشركة "المرسلية" compagnie Marseillaise سنة 1865 والشركة العامة 1884...الخ.

2 . الطابع الرأسمالي الفلاحي أخر التصنيع، فالرأسمالية الفلاحية مرت بأزمة حادة لعدم تمكنها من الانتقال نحو الرأسمالية الصناعية مما جعل النشاط الصناعي يتسم بالتهميش على مستوى مناصب الشغل والقطاعات والفروع المستثمر فيها. وبسيطرة إنتاج وسائل الاستهلاك والانعدام شبه الكلي للصناعات القاعدية والضعف في التركيز(5عمال فأقل) باستثناء المعامل النسيجية (20-30 أجير

[14] الجمعية الجزائرية للأبحاث الديموغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية « AARDES ».

بالوحدة)، شكلت المؤسسات الحرفية النصيب الهام في الاقتصاد الصناعي بـ(50%)[15].

3 . البنية الخصوصية للرأسمالية بنية مفككة وانطوت على عدة تناقضات، فهناك نظام رأسمالي مسيطر وأشكال مسيطر عليها تميزت بالانفتاح نحو الخارج وكانت تستجيب لحاجيات الرأسمالية الاستعمارية، فمنتجات الصناعة الفرنسية بقيت مسيطرة على السوق الوطني من خلال الاعتماد على إدخال المنتجات المعملية ومبادلتها بالمنتجات الأولية.

4 . لم تكن نية المستعمر الفرنسي تهدف إلى تصنيع الجزائر وجعل البلد متطورا تقنيا وصناعيا، ويظهر ذلك من خلال: **أولا** التبعية لما كان موجودا من الصناعات لفرنسا الأم. **ثانيا** سيطرة الصناعات المنتجة لوسائل الاستهلاك، فمثلا القطاع المعملي الذي أنشئ بين 1900-1945 لم يكن يمس سوى قطاعات محددة مثل المواد الغذائية، النسيج وحتى بالنسبة للمتواجد من المؤسسات الميكانيكية التركيبية كان موجها لفبركة المحارث والوسائل التقنية الضرورية للفلاحة[16]، واستمرت سيطرة "وسائل الاستهلاك" إلى غاية 1958 حيث عرفت تراجعا مستمرا بسبب الأهمية المتنامية التي استحوذ عليها إنتاج المحروقات والاستثمارات النفطية التي تكثفت بعد اكتشاف البترول في 1956[17]. وكانت فرنسا تستفيد كثيرا من الإنتاج البترولي حيث تشير الأرقام إلى أن 80% منه[18] كان يصدر إليها في شكله الخام. **ثالثا** عدم تكفل رؤوس الأموال الفرنسية بتمويل الاستثمارات الصناعية في الجزائر إلا بعد 1945 وهذا يجسده مخطط تمويل التجهيزات

[15] Djilali LIABES « Capital privé et patrons de l'industrie en Algérie 1962-1982 propositions pour l'analyse de couches sociales en formation » Centre de recherche en économie appliquée (CREA) Avril 84 /650 p..

[16] الجيلالي اليابس نفس المرجع السابق.

[17] AARDES « Etude de l'industrie privée » Volume 1page 16 Janvier 1975.

[18] Idem.

بالرأسمال الفرنسي الذي يشير إلى نسبة 53% لسنة(52-53) و69% لسنة (53-54) و81% لسنة(54-55) و84% لسنة(55-56)[19]. **رابعا** ضعف البنية التأهيلية الجزائرية نظرا للتناقض الكبير الذي كان موجودا بين المؤهلات الفرنسية والجزائرية فالأغلبية الساحقة من الإطارات العليا(92.7%) والمتوسطة والتقنيين (82.4%) كانت من أصول فرنسية بينما أغلبية العمال غير المهنيين هم من الجزائريين والتي قدرت بـ 95.2%[20]، وهي أرقام توحي بالضعف الشديد لبنية المؤهلات الجزائرية بسبب ضعف التكوين الفرنسي للعامل الجزائري وعدم الحرص على رفع مستواه وتأهيله تقنيا بهدف الإبقاء على سياستها الاستغلالية لليد العاملة الجزائرية الرخيصة.

5 . تطور القطاع المعملي والاعتماد على استيراد المنتجات البديلة عن المنتجات الحرفية أدى إلى تفكيك الورشات والقضاء على الوحدات الإنتاجية وسلب المنتجين المستقلين وإفلاس الحرفيين والتجار وتحويلهم إلى بطالين وبروليتاريا؛ ناهيك عن مدى ضآلة حجم ملكية الجزائري التي لم تكن تمثل سوى 0.12% من المجموع الكلي للمؤسسات المقدرة سنة 1959 بحوالي 90300 مؤسسة. ولم يتجاوز نصيب الجزائري منها أكثر من 110مؤسسة، منها 100 من 20 و50 أجير و 10 فقط أكثر من 100 أجير وكلها ذات طابع حرفي في قطاعي النسيج والصناعات الغذائية[21].

[19] Ben Achenhou « formation du sous- développement en Algérie » Office des Publications Universitaires OPU, Année 1976.

[20] Djilali LIABES « Capital privé et patrons de l'industrie en Algérie 1962-1982 propositions pour l'analyse de couches sociales en formation » Centre de recherche en économie appliquée (CREA) Avril 84 /650 p..

[21] AARDES « Etude de l'industrie privée » Janvier 75 volume I.

كلها معطيات معبرة عن مدى المرارة والآلام التي عاشها الفلاح والتاجر والحرفي الجزائري وعن المأساة التي عاشتها في نفس الوقت الوحدات الإنتاجية والورشات الحرفية التي اختفت بالتدريج، فهي لم تجد في الوسط الاستعماري سوى العنف والسلب، وانعدمت لنجدتها وسائل الدعم المساعدة والمحفزات القانونية والضريبية؛ فكيف يمكن إذن وسط هذا المحيط الذي يحمل مثل هذه المواصفات أن يكون هناك نموا صحيا ووظيفيا للصناعة التقليدية المحلية ؟ كيف كان يمكن للاقتصاد الوطني التقليدي المعاشي والمتخلف أن يعمل على بعث ص.خ متطورة، منافسة للصناعة الاستعمارية؟

II-أثر تجربة الاقتصاد الموجة (1962-1989) على ص.خ:

أ- تميزت المرحلة بتنفيذ سياسات اقتصادية برهنت على محدوديتها وفشلها على مستوى التطبيق، لما أنتجته من وقائع إكراهية أثرت سلبا على نمو ص.خ. فبعد الاستقلال وانهيار البنية الاستعمارية وما عرفته من تحولات سياسية كبرى، قررت السلطات الجزائرية تكسير التنظيم الليبرالي الموروث عن الاستعمار الفرنسي واختارت الانتقال إلى النظام الاشتراكي بدون تحضير مسبق، حيث اتخذت سلسلة من التأميمات والإجراءات لتأسيس قطاع الدولة على حساب القطاع الخاص الذي ترددت كثيرا بشأن الاعتراف بوجوده، فظل بالكاد مسموح به خلال الستينيات. وكانت المواثيق الوطنية التي جاءت بين 62 و65 قد أدانته وأدانت التطور الليبرالي فكان "كل من يتحكم في ملكية وسائل الإنتاج مهما كانت درجتها يعتبر عدو للسلطة الثورية"[22]. هذا ما جعل الوضع العام يتسم بالعدوانية اتجاه الرأسمالية و ص.خ المستغلة[23] واستمر الوضع على هذا النحو إلى غاية صدور

[22] إحدى فقرات ميثاق الجزائر.

[23] Rabéa KHALFI / Boumedienne DERKAOUI « Le secteur privé industriel en Algérie : doctrine économique et logique de fonctionnement » Revue Mondes en développement N°67 1989 / page 101-108.

قانون 284 لسنة 1966 الذي انطوى على نوع من التلطيف والتخفيف لبعض الضغوطات والعوائق السيكولوجية. فكان بمثابة تاريخ الميلاد الرسمي للقطاع الخاص لما اعترف له بحق الوجود المحمي، حينما حدد له مجال نشاطه بوضعه في حقل القطاعات المسماة "غير الحيوية". وبعد التقييم السلبي الذي قدم عشية 1980 تلته عدة قوانين أخرى مثل قانون 1982 و1988 التي تضمنت إضافات إيجابية ثمينة بالمقارنة مع قانون 1966، إلا أنها بقيت على مستوى الشكل ولم تمس المضمون الإيديولوجي.

ب- الأساليب المساعدة على تشكيل ص.خ[24] التي تعززت بعد 1967 عن طريق:

1 . التحول المؤقت للرأسمال الخاص الناتج عن الفلاحة إلى رأسمال تجاري أو صناعي، إذ أنه عندما شرع في تطبيق الثورة الزراعية بين 72- 78، تبعتها الكثير من عمليات تحويل رأس المال من القطاع الفلاحي المنتج نحو عمليات المضاربة التي كانت هي الأخرى مصدرا لتسريع تشكيل ونمو الرأسمال انطلاقا من حقل التبادل والتداول و نشاط الخدمات؛ مما ساهم في منحى تكريس عملية إعادة توزيع الدخل الوطني. كما أن تطور البرجوازية التقليدية الصغرى إلى شبه برجوازية صناعية على أساس عملها الفردي جاء في سياق اقتصادي تميز بندرة المنتجات المصنوعة، مما جعل الطلب عليها قوي وبالتالي دعم منفذ المضاربة والإثراء السريع على مستواها.

2 . القطاع التجاري كان أصل تكون أكبر جزء من ص.خ حيث يشير تحقيق (AARDES) إلى أن ما يقارب 60% من المؤسسات الصناعية كان أصلها القطاع التجاري، فمجمل التجارة الأوربية تحولت إلى الجزائريين بعد رحيلهم حيث تشكل بين فترة (1962-1966) قطاعا هاما لتجارة الجملة ونصف الجملة

[24] مجلة الاقتصاد والمجتمع مجلة مغربية للبحث والحوار العدد2 رقم 22 /السنة86(ص21-42).

والتجزئة. ثم إن تأميم التجارة الخارجية في 1971 وجه جزءا هاما من الرأسمال التجاري نحو الصناعة، مستفيدة من سياسة حماية السوق الوطني، منتقيا منافذ خاصة للإنتاج الصناعي التي من شأنها أن تنفذ بسرعة إلى عالم الاستهلاك النهائي والربح السريع. وهذا ما يفسر تركزه في فرعي صناعة التغذية والنسيج لما كان يحققه من هوامش عالية في الربح، كما نشير أيضا إلى تحول القسم الأكبر من رأسمال تجارة الجملة إلى رأسمال صناعي بعد 1973 تاريخ تأميمها. فهذا النوع من التجارة كان مصدرا للتراكم الخاص، ولهذا لا يمكن الحديث عن الرأسمال الصناعي دون التطرق إلى الرأسمال التجاري الخاص بالجملة الذي أمن له رؤوس الأموال والمصاريف، فتجارة الجملة كانت منذ البداية تمول القطاع الصناعي الخاص وكانت تقوم بدور البنك الذي يعمل على تمويل ص.خ. فقد كانت تمثل الزبون الممتاز لهذا القطاع حيث نجد 38% من رقم الأعمال كان يأتي عن طريقها، ثم إن تجارة الجملة كان لها النصيب الأكبر حيث قدر بـ 54% بالمقارنة مع أنواع التجارة الأخرى، مثل نصف الجملة 8% والتجزئة 38% [25]. وهذا ما تؤكده دراسة (AARDES) التي تشير إلى أن 59,6% من المقاولين كانوا تجار جملة.

3 . تحقيقات (CENEAP)[26] لسنة 1983 تشير إلى أن 38% من المقاولين الصغار هم إطارات عليا سابقة أغلبها كان يعمل في القطاع العام، وهذا يعني جلب هؤلاء لرؤوس الأموال العامة وتفعيلها في ص.خ. ويتعلق الأمر خاصة بالمسيرين ذوي التجربة المهنية والمتمتعين برأسمال قوي من العلاقات والنفوذ المفيدة جدا لوضعيتهم الجديدة كمالكي مؤسسات.

[25] ABDELHAK Fatiha « Dynamique et structure du secteur privé industriel en Algérie » Mémoire de fin de licence sous la direction de M[r] SKURATOWIZ Jerzy année 84-85 Institut des sciences économiques.

[26] « CENEAP » سنة 1983.

4 . الحصول على عمولات لقاء خدمات للشركات المتعددة الجنسيات للخواص، وهو أسلوب آخر ساهم في تكون الرأسمال النقدي المستثمر في النشاط الصناعي[27].

5 . آليات إعادة توزيع المداخيل الوطنية وتحويل جزءا هاما من الرأسمال العام إلى الرأسمال الصناعي الخاص دون أن يتمتع بقاعدة إنتاجية حقيقية[28].

6 . العائلة: الرأسمال العائلي يمثل مصدر هام في إنشاء المؤسسات والتمويل الذاتي حيث قدرت المؤسسات "الفردية" بـ 21.5% والمؤسسات "ذات مسؤولية محدودة" بـ65% من مجموع الأشكال القانونية، مما يؤكد سيطرة شراكة الرأسمال العائلي المؤسس تحت الشكل القانوني (Sarl) [29] .

هذا التنوع في أصل تكون الرأسمال الصناعي الخاص يؤكد أن أغلب الاستثمارات جاءت من عناصر غير منتجة، استفادت من ظروف خاصة خلقتها السياسة الاقتصادية التنموية المنتهجة.

ج . العوامل المقيدة والضاغطة على ص.خ بين 1962-1989:

1- تركيز الدولة على الاستثمارات العامة على حساب القطاع الصناعي الخاص واستحواذها على الصناعة القاعدية المتمركزة بقوة في المواقع « Sur sites » ، الأمر الذي لم يساعد على تطور ص.خ التي نمت على الهامش معه.

2- وضع مجموعة من الشروط والحدود التي لا ينبغي تخطيها حيث كان يجب على ص.خ أن تنمو في حدود المقبول إيديولوجيا وحسب المنطق الذي يسمح لها بالاستثمار في الفروع ذات المردودية السريعة والمهجورة من طرف الصناعة القاعدية والاستراتيجية أوما يسمى بـ"الحيوية" محل احتكار الدولة، وبالتالي فدورها كان مختزلا في سد الفجوات من أجل انتاج وسائل الاستهلاك المباشر.

---

[27] مجلة الاقتصاد والمجتمع مجلة مغربية للبحث والحوار العدد2 رقم 22 /السنة86(ص21-42).

[28] نفس المرجع السابق.

[29] Djilali Liabes « Naissance et développement d'un secteur privé industriel en Algérie 62-80 » Thèse pour Doctorat 3ème cycle de sociologie sous la direction de Mr Jean Paul Guidmar, soutenue en 1980.

وبالرغم من أن فلسفة التنمية في القطاع الخاص كانت مرتكزة على معطى التكامل بين القطاع العام والخاص، إلا أن الواقع الممارس عكس وضعية عدم التكامل وعدم نجاعة هذه الفلسفة التي كانت تعطي الأولوية للإيديولوجية بدلا من الاهتمام بالشروط الموضوعية الاقتصادية الكفيلة ببعث وانعاش الاقتصاد وتطوره.

3- وجود جهاز قانوني غير متكامل اتسم بالغموض وعدم الدقة وخلوه من آليات تطبيقية ناهيك عن الشروط التي انطوى عليها والتي شكلت قيودا حقيقية عرقلت مساره. فبالرغم من الاعتراف الرسمي به إلا أن مجمل القوانين خولت للدولة كل الحقوق: حق الاشتراك، حق اللجوء إلى التأميم كلما اقتضت الضرورة ذلك... فالدولة لا يجب أن تساهم في إنشاء قاعدة صناعية لفائدة البرجوازية المحلية، لهذا حددت نشاطه بالكيفية التي تهدف إلى التضييق عليه ومنعه بكل الوسائل من أن يتخذ في نموه صيرورة طبيعية ويصبح منتجا لنفسه ولوسائل الإنتاج.

ومجمل هذه العوامل المقيدة أدت إلى عدة انحرافات نوجز أهمها فيما يلي[30] :

1 . **العدد:** كبر حجم تعداد م.ص.خ الذي وصل إلى حد15837 بين (80-81) توزعت بين الصناعة والبناء[31]، وعددها لم يكن يدل على امتلاك قاعدة صناعية حقيقية لأن أغلبها كان عبارة عن وحدات صغيرة ليس لها أي ثقل صناعي يذكر، فالعبرة والقوة ليست بكثرة العدد.

2 . **الحجم :** سيطرة الحجم الصغير على ص.خ، فإحصائيات (CENEAP) تشير إلى أن 65% منها لم تصل إلى سقف 30 أجير بسبب الشروط الايديولوجية

---

[30] AMROUSSI.A « L'expérience Algérienne: éléments d'une politique de promotion du secteur de la PMI en Algérie » Revue promotion du développement de PME, collection ISGP carrefour d'échanges 1991.

[31] الأرقام مستخلصة من مجلة الاقتصاد والمجتمع مجلة مغربية للبحث والحوار العدد2 رقم 22 /السنة 86(ص21-42).

[31] نفس المرجع السابق.

واكراه التأميم. فقد كانت تفضل منطق تفجير مؤسساتها إلى وحدات مصغرة وصغيرة بدلا من التوسع خوفا من التأميم، وأيضا لما اتصفت به من مرونة تساعد أكثر على التكيف والإفلات من المراقبة مع بقاء مستوى استثمارها بعيدا عن المعايير الدولية المعمول بها، وهي مواصفات لا يمكن أن تشكل قاعدة تصنيع حقيقية مؤثرة في نمو قوى الإنتاج .

3 . **التموقع:** التمركز بقوة حول أقطاب التنمية في المناطق الداخلية وبالتوازي مع القطاع العام من أجل العمل والحركة أكثر وتحاشي الفروع الحيوية محل احتكار الدولة، وهذا التوزيع الجغرافي يتسم بعدم التوازي لصالح المناطق الصناعية ذات الامتيازات المعروفة مثل الأسواق، شبكات الاتصال والطرق إلخ... على حساب الجنوب.

4 . **الاستثمارات:** ضآلة نسبة المنجز من المشاريع الذي لم يشكل سوي 13.08% من المجموع الكلي[32] بسبب ثقل الإجراءات البيروقراطية والمماطلة الادارية وصعوبة التمويل البنكي...الخ.

5 . النشاطات المطورة: تميزت بتمركز قطاعي خاصة صناعات الاستهلاك المباشر التي قدرت بـ 70.04% من المجموع الكلي، منها 40.5% تنتمي إلى الصناعة الغذائية و 23.9 % إلى صناعة النسيج و6 % إلى صناعة الجلود والأحذية؛ أي أن أقل من الثلث (1/3) كان يعمل من أجل الاستهلاك الإنتاجي غير المباشر الوسيط الذي تستعمله مؤسسات أخرى. مما يشير إلى الدورة المختصرة لإنتاج ص.خ الموجهة أساسا إلى الاستهلاك المباشر، ويدل أكثر على عدم دمجها في إنتاج وسائل التجهيز والثروات الوسيطة. فاختيار التصنيع المعوض للاستيراد والمقتصر على بعض الفروع الهزيلة والمحدودة أدى إلى عجزها وعدم الاستجابة للحاجيات التي تعبر عنها متطلبات التنمية، وبالتالي زادت من التبعية الخارجية. فالاستيراد

[32] نفس المرجع السابق.

يبقي سيد الموقف، أما التصدير يكاد ينعدم إذا استثنينا المحروقات، وحتى داخليا لم تكن تغطي سوى 0.39% من الأسواق ما يعبر عن ضآلة الحيز الذي احتلته في عملية التنمية[33].

6 . **الفعالية المظهرية لرأسمال الخاص[34]:** لم تعمل ص.خ بين 1962- 1989 سوى على تشكيل وتراكم رأسمال نقدي، مستفيدة من قصور وعجز الدولة وسياق خاص متعها بمجموعة من الامتيازات مثل: دعم المواد، التحديد الإداري للأثمان، غياب المراقبة إلخ... مما أدى إلى نمو هوامش ربح عالية ساهمت في خلق فعالية مظهرية شكلية للرأسمال الخاص دون أي مضمون انتاجي فعلي. فهي لا تعدو كونها عبارة عن عملية إعادة توزيع للمداخيل الوطنية دفع بها إلى الجمود والاتكال والتحايل بالاستيلاء على جزء من هذه المداخيل بطرق طفيلية وغير شريفة، دون القيام بأدنى نشاط صناعي حقيقي منتج .

7 . **اكراهات أخرى مرتبطة بعنف المحيط:** وعدوانيته الشديدة نتيجة عداء الايديولوجية. فبالرغم من الاعتراف الرسمي بـ ص.خ وصدور قوانين (1966 و 1982) التي لطفت كثيرا من مسألة المبادرة الخاصة ورفعت بعض الحواجز السيكولوجية والأيديولوجية، إلا أن النقص بقى يميز هذا المحيط الذي نمت فيه مثل: ثقل التقنين وجموده، غياب وسائل الدعم والمساعدة، انعدام استراتيجية شاملة لدمج ص.خ في صيرورة التصنيع، غياب مؤسسات لتكوين الرؤساء والمسيرين والموارد البشرية ونشر ثقافة المؤسسة...بالإضافة الى صعوبات أخرى مرتبطة بالتمويل والتموين والضغط الضريبي وظاهرة سوء البيع وكساد البضاعة إلخ... كل هذه النقائص تؤكد عدم ملائمة المحيط وتسبب في ضآلة نسبة الانجاز للمشاريع المعتمدة من طرف غرفة التجارة التي لم تتعدى 14%، وتسبب أكثر في

[33] نفس المرجع السابق (إحصائيات 1975).

[34] نفس المرجع السابق.

ارتفاع نسبة وفيات المؤسسات، حيث تشير بعض الأرقام التي توصلت إليها مصالح التصميم سنة 1983 أن 80% من المؤسسات التي أنجزها الخواص كان طول عمرها لا يتعدى السنتين.[35] وعموما تبقى معطيات هذه الفترة تشير إلى أن ص.خ عرفت مسارا مؤلما يتسم بالهشاشة والمعاناة، مملوء بالعراقيل ومفسرا للانحرافات وحالات الإجهاض المرافقة لها دوما.

III . أثر المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق على ص.خ من1990 إلى يومنا هذا:

أ . دخول الجزائر في الاقتصاد الحر لا يختلف عن ما حدث مباشرة بعد الاستقلال عندما قررت الحكومة تكسير أشكال التنظيم الليبرالي. وبعد 38 سنة اختارت تكسير أشكال التنظيم الاشتراكي والانتقال إلى الاقتصاد الحر الذي حطمته سابقا، وقررت تحت ظروف الضغط الخارجي القيام بسلسلة من الاصلاحات البنيوية العميقة التي تضمنها برنامج التوازن الهيكلي الإصلاحي الذي جاء نتيجة اتفاقات أبرمت مع صندوق النقد الدولي، عرفت باتفاقات "ستاند باي" من أجل الحصول على تسهيلات في التمويل بالعملة الصعبة. فالجزائر وقعت أربع اتفاقات: أولها كان في ماي 89 من أجل 560 مليون دولار، ثانيها في جوان 91 من أجل 400 مليون دولار، ثالثها في 94 (مليار دولار) والرابعة في 95 من أجل 1,8 مليار دولار[36]. كل هذه الاتفاقيات المبرمة بين 94 و95 سمحت بجلب17 مليار دولار كتمويلات استثنائية للفترة الممتدة بين (94 و98)[37] مما فرض عليها البدء الفعلي في تطبيق البرنامج الإصلاحي المتعلق بالتوازن الهيكلي. وهنا نسجل الدخول المكره في برنامج

---

[35] نفس المرجع السابق..

[36] Journal Horizon, Dimanche 25 Juin 1995, Entretien avec Ahmed Benbitour « Le coût des reformes est temporaire » Réalisé par Leila Benali.

[37] Mme Daoud Soltana « Les effets du programme d'ajustement structurel sur le développement de la PME en Algérie » Colloque international sur l'ajustement structurel et croissance 13 et 14 Mai 1997 Université D'oran

واسع من الإصلاحات العميقة المغيرة لتوجه السياسة الاقتصادية والمتضمنة للانفتاح الكلي نحو اقتصاد السوق مثل: تحرير التجارة الخارجية، ورفع احتكار الدولة عنها، تحرير الأسعار والتبادلات، إصلاح النظام البنكي والمالي، إعادة هيكلة المؤسسات العامة، الخصخصة، تشجيع القطاع الخاص وتطويره خاصة ص.ص.م، الفلاحة، سوق العمل، المحيط، فعالية الإحصائيات... أي جملة من الإصلاحات الهامة بدأت فعليا في تطبيقها الجزائر من أجل الحصول على شهادة الرضى خلال المفاوضات التي تلت الاتفاقات مع نادي باريس والمؤسسات النقدية، وتأجيل استحقاقات الدفع والتسديد للقروض المالية على المدى البعيد. وكان هذا المنحى يحمل في طياته معاني خطيرة انعكست على الظروف الاجتماعية، فأدت إلى: تقهقر المستوى المعيشي للمستهلك، تسريح العمال والتقليص من الحجم الإجمالي لهم، إفلاس المؤسسات التي لم تكن تملك أدنى الاستعدادات. فقد أقحمت عنوة في هذا السياق دون أن تكون مهيأة له، فدخلت بمواصفات هشة صعبت من تكيفها وصمودها أمام قسوة ظروف هذه المرحلة التي أنتجت اكراهات جديدة ذات طبيعة اقتصادية[38] زادت من حدة الإشكال، البعض منها لخصها "بويعقوب"[39] في مقال له[40] و البعض الآخر استمد من ملتقى دولي حول برنامج التوازن الهيكلي للإصلاح[41] الذي تضمن عدة تدخلات أكدت بصورة قطعية التأثير

[38] Colloque international sur l'ajustement structurel et croissance 13 et 14 Mai 1997 organisé par l'institut des sciences commerciales à l'université d'ORAN.

[39] أستاذ بمعهد العلوم الاقتصادية بجامعة وهران و مدير بحث مجلة « CREAD ».

[40] Ahmed Bouyacoub « les caractéristiques de la gestion des ressources humaines dans les PME en Algérie à l'heure de la transition vers l'économie de marché »in « la gestion des ressources humaines dans les PME/PMI au Maghreb »N° spécial de la revue les cahiers du CREAD coordonné par le professeur A. Rezig, 1996 MED-CAMPUS/REMARH Réseau Maghrébin de Ressources Humaines.

[41] Colloque international sur l'ajustement structurel et croissance 13 et 14 Mai 1997 organisé par l'institut des sciences commerciales à l'université d'ORAN.

السلبي للمرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق على وضع م.ص.خ، والتي نوجز أهمها فيما يلي:

1 . المنافسة الحادة وغير العادلة: المنتجات الأجنبية المتدفقة بكثافة على السوق الوطني فرضت على ص.خ منافسة حادة وغير عادلة، فهي لم تكن محضرة أو مستعدة لها وأدت إلى إفلاس بعضها وبروز منحى تغيير النشاط الصناعي بنشاط خدماتي مثل السياحة، الفندقة، وخاصة الاستيراد لما يحققه من أرباح لمصلحة المستوردين. فهذه الظروف وفرت الجو الملائم لبروز سوق البازار، خاصة أمام ضعف الإجراءات المتخذة من طرف الدولة من أجل حماية الاقتصاد التي لم يتعدى معدلها 11% بالمقارنة مع بلدان أخرى[42]. أمام هذا الوضع، نتساءل: كيف يمكن المستثمر أن يبقى محافظا على نشاطه الصناعي وينتج نفس المنتوج المستورد، التنافسي، الأجود والأرخص مقارنة مع منتوجه؟ ماذا سيجني من وراء منافسة من يقوم باستيراد الحاويات المعبئة بالسلع ويتلقى هوامش خيالية من الربح؟ و هذا يدل على حجم التهديد الذي يواجهه ص.خ والمنتوج الوطني على حد سواء.

. **خسارة الصرف:** الناتج عن التخفيضات المتتالية التي عرفتها العملة الوطنية د.ج المخطط لها في اطار برنامج التوازن الهيكلي الاصلاحي، والتي كانت سببا في إفلاس العديد من المؤسسات التي لجأت للاقتراض الأجنبي على المدى الطويل بين1991-1994، قصد الإستمرار في عملية الاستثمار التي بقيت في أغلبها ممولة عن طريق هذه القروض المالية. لكن خسارة الصرف أدت إلى زيادة رهيبة في أسعار البيع، خاصة وأن أغلب المؤسسات المقترضة لم تفكر يوما في التقليص من هوامش الربح، فهي كانت تستفيد بقوة من الفرق بين معدل الصرف الرسمي والصرف الموازي الذي كان يمنح لها هامش هام من الربح. فقد كان الدولار الأمريكي يباع في

[42] جريدة الخبر الأسبوعي من 01 إلى 07 مارس 2000 ، ص 02 .

حدود 8 د.ج في89 عندما لجأت هذه المؤسسات إلى الإقتراض ليتعدى 56دج في 96 أي ارتفاع بأكثر من07 مرات عن قيمته الأولى. وهذا يشير إلى حجم الخسائر المالية للمؤسسات المقترضة التي لم تكن لتقبل أبدا بالاقتراض لو أحيطت علما منذ البداية بنسب التخفيض، فمثلا عملية التقييم المالي لخسارة الصرف لـ "14 مؤسسة فقط بمدينة وهران سنة96 أسفر عن أزيد من 32 مليار د.ج و 50% من المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع الخاص للغرب الجزائري والمشغلة لحوالي 8000 أجير، تضررت بقوة من هذا المشكل الذي وضعها في حالة عجز تام" أفضى إلى إفلاسها[43]. وأمام تقهقر العملة الوطنية وحالة عدم استقرار سوق الصرف الرسمية والموازية، تبقى المؤسسات الخاصة وحتى العمومية قاب قوسين من الإفلاس في ظل معادلة خسارة الصرف وإرتفاع أسعار الورقة الخضراء، الذي صعب من الحصول على رؤوس الأموال. وبالتالي تعذر عليها استيراد ما تحتاجه من مواد أولية وأدوات بسبب النقص الكبير في السيولة وغلاء القروض المالية. والأكيد أن تفاعل كل هذه العوامل أثر في سعر بيع المنتجات وتسبب في انخفاض الطلب عليها نتيجة انخفاض القدرة الشرائية بشكل كبير، وتقلص الانفاق الاجتماعي من 12% سنة 1998 إلى 09% سنة 1999[44].

وعلى العموم، فإن هذه المرحلة كشفت عن العيوب التي انطوت عليها المراحل السابقة وما كانت تخفيه من زيف وغموض، حيث فرضت على ص.خ إظهار قدراتها الفعلية. وبما أنها لم تكن تملك أي قدرات انتاجية أو تنافسية، ظهرت بهذا الوجه السلبي بالرغم من سياسة الإصلاحات المعتمدة والحوافز الممنوحة من طرف الدولة، التي برهنت على الإرادة الجدية في تشجيع القطاع وترقيته من خلال ما تجسد على مستوى البنوك والقروض المصرفية وما صدر من

[43] وثائق غرفة التجارة بوهران.

[44] جريدة الخبر الأسبوعي السنة الثانية العدد 63 من 17 إلى 23 ماي 2000 ص 07.

قوانين نصت على تحرير القطاع المصرفي[45] ، والمتضمنة لعدة تسهيلات وحوافز مالية مشجعة لكنها تبقي غير كافية. فالسلوك العام الصادر عنها يبقي متخوفا في تعامله مع المقاول الخاص ويفرض عليه شروطا تعجيزية ترتبط بالضمانات المطلوب توفرها في الملف الاستثماري، مما يتسبب في تعطيل العديد من المشاريع ومد آجال التنفيذ والدفع به إلى اعتماد قنوات تمويلية غير رسمية[46] من أجل جمع رؤوس الأموال الضرورية؛ مما يفسر لجوء الدولة إلى إنشاء هيئات متخصصة في التمويل أهمها صندوق ضمان القروض لفائدة هذه المؤسسات « FGAR »[47]، بالإضافة إلى مختلف الآليات المحدثة خصيصا لدعم و ترقية م.ص.م مثل: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب « Ansej » (1996) ووكالة ترقية ودعم الاستثمارات « Apsi »[48]، والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار« Andi » (2001)، والتي حلت محل الهيئة السابقة لعدم قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة ولتفادي النقائص المنطوية عليها ولجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية[49] .

الخاتمة:

إن الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية التي ميزت المسيرة التي عايشتها الصناعة الخاصة في الجزائر تفسر بقوة حالة الهشاشة والضعف

---

[45] القوانين أخذت من من دراسة أجريت من طرف منتدى التمويل الإسلامي عن المناخ الاستثماري لـ م ص م في الجزائر.

. القانون رقم 86. 12 المؤرخ في 19/ 08/ 1986 المتعلق بنظام البنوك و القروض.

. قانون 90. 10 المؤرخ في 14/ 04/ 1990 المتعلق بالنقد و القروض و قوانين أخرى مكملة و متضمنة إنشاء سوق القيم المنقولة و أيضا السماح بفتح البنوك الخاصة و الأجنبية.

[46] R.Suidi/M.Y. Ferfera/T.Aktouf« les entrepreneurs, le territoire, et la création d'entreprises : enquêtes à Boghni » les cahiers de créad n°51/2000 (pp45-70).

[47] أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-372 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002.

[48] أنشأت بمقتضي قانون ترقية الاستثمار الصادر في 1993 و تم تنظيمها لاحقا في شكل مرسوم تنفيذي صدر في 1994

[49] أنشأت سنة 1994علي مستوى كل المحليات.

البعد التاريخي والسياسي في تفسير ضعف الصناعة الخاصة في الجزائر

المتصفة بها حاليا، وإنعاشها إنما يتوقف على تلطيف المحيط والحد من عراقيله وإحداث تغيرات وتحولات عميقة على مستوى مؤسساته، تكون أكثر توافقا مع طبيعة المرحلة الراهنة ومتطلباتها. فالمؤسسة لا توجد وحيدة في عالم منعزل وإنما ترتبط بالنظام الكلي، فهي عنصر من عناصره وعضو من أعضائه، تولد وتنمو في سياقه، تؤثر وتتأثر لأنها هيكل حي يحتوي على أفراد وتجمع إنساني ينتج ويستخلص موارده، تنظيمه، ضبطه الاجتماعي منه؛ مما يتطلب ضرورة تأهيل عوامل المحيط الخارجي: القانونية، المالية والجمركية وغيرها في سبيل مشاركة حقيقية للصناعات الخاصة في عملية إنتاج الثروة الوطنية.